

المحاضرة (08) صعوبات تطبيق الإصلاح في مجال التوجيه المدرسي في الجزائر

تهميد:

يُعاني التوجيه الدراسي في المؤسسة التربوية الجزائرية ومن ثمة القائمين على تنفيذه من عدة صعوبات ومعوقات تحول دون تحقيق أهدافه، وطبيعة هذه الصعوبات تختلف من مؤسسة لأخرى، وذلك بسبب طبيعة الشخص الممارس لعملية التوجيه وكذا الفريق الذي يعمل معه ومن خلال هذه المحاضرة سوف نحاول تحقيق الاهداف التالية:

- ✓ التعرف صعوبات التوجيه والارشاد في الجزائر.
- ✓ تحديد الصعوبات على صعيد مستويات مختلفة.

1. على صعيد الوسائل:

- لا تتوفر لدى مستشار التوجيه الوسائل اللازمة لتادية عمله بالشكل المطلوب كجهاز الكمبيوتر والاذاعة المدرسية ووسائل النشر الالكتروني. وغالبا مايقوم بطبع الوثائق من حر ماله. مع عدم توفر مكتب لائق للمستشار يزاول فيه عملية التوجيه الفردي والجماعي.
- عدم استغلال وتعميم استبيان الميول والاهتمامات لأن الاستبيان هو وسيلة هامة في مجال التوجيه، ولكن ما نراه في الميدان عدم استغلال هذه الوسيلة رغم أن الهدف منها هو تصحيح وتكثيف التلاميذ في مستواهم الإعلامي، تعريفهم بكفاءتهم وقدراتهم الحقيقية في الجانبين المدرسي والسيكولوجي، وعدم تعميم إستبيان الميول والاهتمامات يسببُ ظهور مُشكلات في الميول والاهتمامات.

غياب الطرق والوسائل العلمية في تحليل الفرد (التلميذ)، ونقص الاختبارات والوسائل التقنية المُستعملة في مجال التوجيه، حيث تُعاني مراكز التوجيه المدرسي منذ نشأتها إلى يومنا الحالي من نقص فادح في الوسائل والتقنيات، كاستعمال الروائز والاختبارات النفسية، بغض النظر عن بعض الاختبارات غير المُكيفة مع الواقع الجزائري التي تحتويها خلية الإعلام والتوثيق، ما يؤدي إلى عدم مُراعاة الخصائص الشخصية للتلميذ (القدرات الحقيقية والاستعدادات والميول) عند توجيهه

2. على صعيد التقويم:

غياب الموضوعية في التقويم، حيث يفترض في التقويم سواء كان من خلال الامتحانات الكتابية أو غير الكتابية أن يعكس المستوى الحقيقي للتلميذ، فغياب تحقيق الأهداف التربوية من شأنه أن يقلل من مصداقية الخدمات المُقدمة في مجال التوجيه المدرسي اعتماد سياسة القبول والانتقال في مختلف المستويات الدراسية على الجانب الكمي وليس النوعي، فإذا كانت النتائج الدراسية هي المرجعية الأساسية في تقدير الإمكانات الدراسية والمعرفية للتلميذ، فإن الاختبارات التحصيلية المُطبقة في مدارسنا تفتقد إلى الموضوعية والدلالة التربوية، بل أنها تُشوّه القدرات الحقيقية وخاصة بعد الإصلاحات التي أُدخلت على

نظام التقويم؛ هذا الأخير الذي يهدف إلى المساعدة على تعديل مسار التعليم وإظهار كفاءات التلاميذ، واعتماد قرار التوجيه الدراسي بالدرجة الأولى على العمليات والنتائج الدراسية رغم أنها لا تعكس فعلاً المستوى الحقيقي للتلاميذ (تقييم النتائج غير دقيق وغير موضوعي)، حيث يتم التقويم من خلال الاختبارات، استجابات شفوية وكتابية، عروض ووظائف منزلية وفروض محروسة.

إذن نتائج التلميذ تتم من خلال أربع خطوات، إلا أن هذه الخطوات تدخل فيها الذاتية والاعتبارات الشخصية وبالتالي يبتعد الأستاذ على التقييم الحقيقي للتلميذ، ويُعطي للتلميذ درجة لا تعكس مستواه الحقيقي، وبما أن التوجيه المدرسي يعتمد على النتائج الدراسية، فإننا سوف نظلم التلميذ عند توجيهه في شعبة لا يستطيع أن يواصل فيها مشواره الدراسي، لأنه في بعض الأحيان، يلجأ الأستاذ إلى أسلوب إنقاص علامات الفروض والمشاركة في القسم والواجبات المنزلية كأسلوب ردعي وانتقامي لسوء السلوك، أو الزيادة بسبب الذاتية والعوامل الشخصية كالقراءة مثلاً، وبالتالي نجد أن علامة التلميذ لا تعكس مستواه الحقيقي، عدم توحيد الاختبارات للمستوى الواحد أو بالأحرى الجذع المشترك الواحد، وبالتالي يكون هناك إجحاف في حق بعض التلاميذ، وخاصة وأن التوجيه أصبح يعتمد على التوجيه بالاستحقاق (الاستحقاق هو ترتيب التلاميذ حسب الرغبة الأولى والملح التربوي ويكون التوجيه على أساس هذا الترتيب).

ضعف مستوى المؤطرين من الناحية البيداغوجية، وعدم بناء الاختبارات حسب الأهداف المسطرة في البرنامج، وانعدام الوعي لدى بعض مديري المؤسسات الثانوية بدور المستشار، ووجود اتجاه لدى البعض منهم للحد من الخدمات التي يقدمها التوجيه المدرسي نظراً لنقص القناعة بأهميته.

كذلك تضخيم نقاط بعض المواد العلمية، وهذا حتى يوجه التلميذ حسب شعبة العلوم التجريبية التي نجد الإقبال عليها كبيراً، وإنقاص النقاط في الرياضيات والفيزياء، خوفاً من شعبة الرياضيات أو تقني رياضي، وهذا هو الأصل حالياً في مؤسساتنا.

3. على صعيد الإعلام:

وجود صعوبات في ميدان الإعلام في تنظيم رحلات إعلامية حول الدراسة والحرف والمنافذ المهنية وتتمية الاتصال داخل مؤسسات التعليم، بسبب كبر حجم المقاطعة وعدم وجود العدد الكافي من المستشارين، ولضمان هذه العملية لا بد من تكثيف عدد المستشارين في الميدان، حيث نلاحظ على مستوى الميدان مستشاراً واحداً يُكَلَّف بمقاطعة في بعض الأحيان تفوق 07 مؤسسات تعليمية، وهو بهذه الصورة لا يستطيع أن يضمن سيولة الإعلام، ولا يستطيع أن يتكفل بجميع المؤسسات من حيث تنظيم لقاءات مع التلاميذ سواء فردية أو جماعية، والأولياء والأساتذة.

4. على صعيد المتابعة:

وكذلك من أهم الصعوبات الخاصة بالمتابعة هي:

- عدم قدرة المستشار على متابعة التلاميذ ومساعدتهم على التكيف في الوسط الدراسي سواء من الناحية العقلية أو النفسية أو الاجتماعية، وهذه المشكلات تُعرق الطالب في مواصلة مساره الدراسي وتوافقه ونجاحه، ومن هنا تبرز عدة مشكلات. وهذا بسبب كثرة نشاطات المستشار وضيق الوقت.
- نقص وعي الأطراف الفاعلة من أساتذة، مُسيرين، إداريين، والمسؤولين عموماً بعملية التوجيه المدرسي، لأهمية وغاية هذه العملية المصيرية بالنسبة للتلاميذ آنياً، وللمجتمع على المدى الطويل.
- نقص في التكوين من الناحية السيكوبيداغوجية للقائمين على العملية التربوية.
- عدم التنسيق بين الجانب الدراسي وميدان الشغل، حيث لا يوجد ترابط بين الشعب المفتوحة وسوق العمل.
- المشكلات المتعلقة بإنهاء الدراسة والتحول إلى ميدان العمل كمشكلات اختيار نوع العمل، أو المهنة والإعداد لها، والالتحاق بها، حيث كثيراً ما يكون الاختيار الدراسي مبنياً على أسس وأفكار والتي تُشكل في حد ذاتها اختياراً مهنيّاً. (نعيم الرفاعي، 2003، ص 88)

5. على صعيد المجتمع:

- ضعف الاتصال بالأولياء ونقص الوعي عند بعض الأولياء وعدم اهتمام الآباء بمشاكل أبنائهم والاكتفاء فقط بمتابعتهم مدرسياً. ويرجع هذا إلى جهل الأولياء واللامبالاة.
- الصعوبات المتعلقة بالمجتمع والأسرة والواقع، حيث اهتزت القيم السائدة في المجتمع وزال البعض منها كتنقير العلم والدراسة والدافعية نحو التعليم والمعرفة، حيث حلت محلها قيم مادية بحتة.
- إستعمال طرق تربوية تقليدية وسلطوية داخل الأسرة الجزائرية، ما يُصعب على التلميذ أخذ قراراته الشخصية والمصيرية وتحديد خياراته الدراسية دون أي ضغط أو استسلام لرغبة مكبوتة خاصة بأوليائه وبطموحاتهم، أو رغبة منه في تحقيق مكانة اجتماعية تتناسب مع مستواهم الحالي أو تحسنه دون التنبه إلى ضرورة الاهتمام برغبة الفرد.

6. على صعيد الإدارة:

- نقص الوقت لدى العاملين في الإرشاد المدرسي لانشغالهم في أعمال إدارية أخرى.

- نقص العدد الكافي من مستشاري التوجيه وانعدام الكفاءات والمهارات الشخصية المميزة للعمل الإرشادي وتباين المؤهل العلمي بين المستشارين أدى إلى تباين في أهدافهم، فمنهم من يكتفي بمهمة الإرشاد والتوجيه ومنهم من يهدف إلى العلاج بسبب انعدام التكوين.
- مشكل التجزئة النصفية لمستشار التوجيه المدرسي: إن تعيين مستشار التوجيه بالثانوية يخضع إلى بعض الإجراءات الإدارية، وبعض الإجراءات التقنية. (وزارة التربية الوطنية، 1993، ص 90)

✓ **الإجراءات الإدارية:** علاقة مستشار التوجيه بمدير الثانوية، حيث يتولى مدير الثانوية تقييم مستشار التوجيه في الجانب الإداري، ويتولى أيضاً مراقبته في التنظيم والعمل والمواظبة وضرورة وجوب تدخله في المقاطعة كلها.

✓ **الإجراءات التقنية:** علاقة مستشار التوجيه بمدير مركز التوجيه، حيث يتولى مدير مركز التوجيه المسؤولية الكاملة على نشاطات مستشار التوجيه، كما يُعد مستشار التوجيه برنامج السنوي في بداية كل سنة وتحت مسؤولية مدير مركز التوجيه الذي يتولى توقيعه، وإضافة إلى كل هذا فإن مستشار التوجيه ملزم بحضور الاجتماعات التنسيقية الأسبوعية بمركز التوجيه، أين يُعد خلالها جدولاً أسبوعياً لعمله في ثلاث نُسخ إلى مدير الثانوية، ونسخة إلى مدير المركز ونسخة ثالثة يحتفظ بها.

إن هذه التبعية لكل من مدير الثانوية ومدير مركز التوجيه تجعل من أهم عنصر في عملية التوجيه يُحس بأنه مُراقب بطريقة سلبية، حيث يدّعي كل مسئول منهما الصلاحية الكاملة في متابعة هذا المستشار.

- من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين على التوجيه في الميدان، هي مشكلة الخريطة التربوية أن واضعي الخريطة التربوية بمصالح التنظيم التربوي يعتمدون على إعداد نسب مُحددة مسبقاً من قبل الوزارة الوصية لا على أساس التوجيه المسبق، وإنما على أساس الأفواج المفتوحة على مستوى الثانوية متجاهلين بذلك دراسة النتائج الدراسية للتلميذ ورغباته، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة في إيجاد العدد المطلوب من التلاميذ المؤهلين للتوجيه في بعض الشُعب المفتوحة في السنة الثانية ثانوي ما يؤدي في الأخير إلى اللجوء إلى استعمال سياسة التوزيع وملاً الأفواج والمقاعد البيداغوجية، وهذا نلاحظه في (شعبة الرياضيات مثلاً)، وخضوع عملية التوجيه المدرسي لمتطلبات الخريطة المدرسية والتنظيم التربوي وبالتالي تُلغى اختيارات ورغبات وملامح التلاميذ بل مشروعهم المستقبلي في حد ذاته.
- ضعف النصوص التنظيمية والتشريعية المنظمة للتوجيه المدرسي في المؤسسة التربوية، وعدم مساهمتها للتطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع.

- نقص اهتمام الإدارة بالعمل التوجيهي وخدماته ومحاولة حصره فقط في عملية القبول والتوجيه، ومحاولة بعض المديرين إضفاء الطابع الإداري على عملية التوجيه والإرشاد، وتكليف المستشارين بمهام إدارية تُعرقِل تحقيق أهداف برامج التوجيه المدرسي.
- إتباع سياسة الكم في التوجيه، حيث يغلب على السياسة التربوية في الجزائر الجانب الكمي على حساب الجانب النوعي، مما يجعل هذه الخدمات عبارة عن عملية توزيع وحشو التلاميذ في الشُّعب والتخصصات دون احترام الأسس النفسية التربوية. (وزارة التربية، 1992، ص 06)

خلاصة:

من خلال المحاور السابقة الخاصة بخدمات التوجيه في الميدان يتبين بجلء أن مستشار التوجيه المدرسي يُمارس نشاطات متنوعة ومختلفة، وهذه النشاطات قد لا يتمكن من تحقيقها للصعوبات التي تعترضه وتعرقل فعالية أدائه على أحسن وجه.

هذه الصعوبات والعراقيل التي تعود في غالبها إلى حداثة منصب مستشار التوجيه تجعل من عمله مجالاً للتحدي والمثابرة، لما لدوره من الأهمية والضرورة واحتياج أطراف مُتعددة لخدماته، أمام هذا الواقع يبقى نجاح المستشار مرهون بتطليه بروح المبادرة والمسؤولية واحترامه لأخلاقيات مهنته، وحرصه على إقامة علاقات مهنية فعالة تُمكنه من إبراز مكانته، وحرصه على التكوين الذاتي المستمر.

أسئلة النشاط التقويمي:

ما هي الصعوبات التي يعاني منها التوجيه في الميدان؟ أذكر ثلاثة منها:

- على صعيد الإعلام.
- على صعيد الإدارة.
- على صعيد التقويم.